في ذلك الحقوق السياسية والتنظيمية والفكرية والنقابية، الى جانب الدولة اليهودية، وذلك كاجراء مرحلي، للوصول، ومن طريق الديمقراطية أيضاً، الى التفاهم مع الشعب اليهودي وقياداته الديمقراطية، الى شكل، أو اشكال، من التعاون بين الشعبين، من اجل التوصل الى وحدة البلد، أو فيدراليته، بما يضمن للشعبين أمنهما، واستقرارهما، وهويتهما القومية والتقليدية. وهكذا، فالرؤية واضحة، دولة عربية فلسطينية في الضفة والقطاع متعايشة مع القسم الآخر من البلاد الذي يعيش فيه الشعب اليهودي. ولم البلبلة ؟ هذا ما اوصلتنا اليه الاوضاع العالمية: فنحن محكومون بهذه الاوضاع، الى ان يتم تغييرها، اما الى الافضل أو الى الاسوأ. فهل اطراف الشعب الفلسطيني متفقة على هذا الشعار، أم لا ؟ هذا هو الاساس.

أما وسائل تحقيق هذا الهدف، فتحكمها الظروف المحيطة. وفي رأيي، ان اسرائيل هي صاحبة القرار، وعلينا ان نكافح من اجل الحل السياسي، وهو المعقول والمقبول لدى الطرفين. اقول، هنا، ان اسرائيل هي صاحبة القرار، لأنها تملك، فعلاً، مفاتيح الحل. وأي حل ينبغي أن يؤدي الى اقامة الدولة العربية الفلسطينية على التراب الوطني. ومهما تبدلت الشعارات، أو تغيرت، فلا خوف منها فيما لو بقي الهدف ثابتاً. عندما رفع ستالين شعار «دافعوا عن وطنكم روسيا» في اثناء لهيب الحرب النازية، لم يكن يتخلى بذلك عن بناء الشيوعية؛ وانما كان ذلك محاولة ذكية منه لحشد كل الروس، وهي القومية الكبرى في الاتحاد السوفياتي، للدفاع عن الوطن والحرية والكرامة والتاريخ. وكان هذا الشعار اغلى، واقرب الى النفوس، من شعار الدفاع عن الاشتراكية، لأن الاشتراكية، حتى ذلك الوقت، لم تعطهم شيئاً محسوساً. وهكذا، فان شعار الدفاع عن الوطن لم يغير في الهدف الاساسي، وهو بناء الاشتراكية. والدفاع عن روسيا، في هذه الحالة، يعني الدفاع عن النظام الاشتراكي.

لذا، فان مختلف الشعارات التي رفعها الفلسطينيون كانت تعبيراً عن طرق الوصول الى الهدف. وهذه الشعارات محكومة بالظروف المتقلبة، والمتغيرة، في العالم، والمنطقة العربية. الدولة الفلسطينية المستقلة بجانب اسرائيل مكسب لحركة التحرر الوطني؛ وبالتالي، فهي بداية الطريق نحو الدولة العلمانية. في رأيي، لا مكان، في المستقبل، لدولتين في فلسطين الصغيرة. اقتسام العمل السياسي بين الشعبين على الساحة الفلسطينية، سيؤدي، حتماً، الى علاقات اقتصادية واجتماعية وفكرية في المستقبل غير البعيد. هذا هو مصير فلسطين وقدر الشعبين. لذلك، فان الدولة العلمانية هي الحل الاشتراكي، والوطني، والقومي.

هل يوجد، اليوم، حل عادل ؟

لا يوجد حلول عادلة للقضية الفلسطينية. يوجد، فقط، حلول وسط، مثل الدعوة الى اقامة الدولة الفلسطينية بجانب الدولة العبرية. الزمن، فقط، كفيل بالحل العادل. المسألة، هنا، ليست تصورات حلول، بل امكانات حلول. وامكانات الحلول تعني التنازلات من الجانبين. أي تنازل من جانب العرب، هو تنازل عن حقهم، وأرضهم، واجزاء من بلادهم؛ أما التنازلات من الجانب الآخر، فهي تنازلات عن حق ليس لهم، بل حق لغيرهم، سلبوه عنوة، واقتداراً.

في نظري ـ وقلت هذا قبل ٣٥ عاماً، بعد ان رفض اليهود ارجاع اللاجئين، وابتدأوا بمصادرة الاراضي ـ ان لا حل للقضية الفلسطينية. تماماً كالحروب الصليبية، التي لم تجد لها حلاً الا عبر قرنين من الزمن. وكان الغزو الصليبي، اما حرباً طاحنة، واما هدنة مؤقتة، واما سلماً مهزوزاً. وكان الصليبيون كلما شعروا بالضيق من اعدائهم، اسرعوا في طلب المعونة من الخارج، مصدر قوتهم.

ألا ترى وجه الشبه بين الغزوتين ؟ باستثناء ان الصليبيين لم يصادروا اراضي الفلاحين، بل أخذوا منهم العشر فقط؛ ولكن لم يكن هناك تجانس في الدين، والقومية، واللغة، والعرق، والمصير، وسدوا طرق المواصلات بين شرق البلاد العربية، وغربها، واغلقوا طريق الحج من منطقة الكرك، وكان هذا الامر غير مقبول في أيامهم، كما انه غير مقبول في أيامنا.

يبقى، ان كل حل، أو تصور لحل، هو مؤقت، تفرضه ظروف الزمان؛ اما هدنة بين حربين، أو سلم مهزوز، كالسلم بين اسرائيل ومصر في الوقت الحاضر، واما تسوية مؤقتة ليس لها جذور في الواقع.

وبينما يتهافت العرب على ما يسمونه «السلم